



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

ورقة مرجعية حول
إنشاء مجموعة العمل الإقليمية
للتقنيات المالية الحديثة

صندوق النقد العربي

أكتوبر – 2018

أولاً : تمهيد: على ضوء تزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي، والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم، والفرص الكبيرة التي تتيحها هذه التقنيات والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال، فقد باتت من الأهمية التدارس والتداول على مستوى صناعي السياسات حول تداعيات استخدامات هذه التقنيات واتجاهاتها بما يحقق تعظيم الفائدة من الفرص التي توفرها من جهة ويعمل على الحد من الانعكاسات السلبية على سلامة ونزاهة العمل المالي والمصرفي من جهة أخرى. إذ أن هناك حاجة للارتقاء بالأطر التنظيمية والرقابية لصناعة الخدمات المالية القائمة على التقنيات الحديثة، بما يحفز تطورها ونموها ويشجع على الابتكار في بيئة من الضوابط التي تعزز من الاستقرار المالي وكفاءة المؤسسات المالية والمصرفية وأسواق المال.

انطلاقاً مما تقدم، عمل صندوق النقد العربي في السنوات الأخيرة على طرح الموضوع في الاجتماعات الدورية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث ناقش المجلس الموقر الموضوع في اجتماع الدورة الأربعون المنعقد في سبتمبر 2016 واجتماع الدورة الحادية والأربعين المنعقد في سبتمبر 2017. كما أقدم الصندوق على ادراج مواضيع التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، على برامج عمل جميع اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس من مختلف جوانبه، حيث تناولت اللجنة العربية للرقابة المصرفية وكذلك فريق الاستقرار المالي، الموضوع من جهة تداعياته على الاستقرار المالي ودور المصارف المركزية في وضع الضوابط وتطوير الرقابة. فيما تعرض فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي للموضوع، من خلال تدارس فرص الاستفادة من التقنيات والخدمات المالية الرقمية في تسريع جهود الشمول المالي في الدول العربية. كذلك ناقشت اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، التقنيات المالية الحديثة وأثارها في تطوير أدوات الدفع الإلكترونية وانعكاسات ذلك على خفض كلفة التحويلات والمعاملات المالية. إضافة لذلك، ناقشت اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، جوانب تطوير خدمات الاستعلام الائتماني بالاستفادة من التقنيات الحديثة وتقنيات البيانات الكبيرة بما في ذلك دور هذه التقنيات في تبادل المعلومات الائتمانية.

إضافة لما تقدم، عمل صندوق النقد العربي على طرح موضوع التقنيات المالية في المؤتمرات وورش العمل عالية المستوى التي نظمها، حيث حظي الموضوع باهتمام كبير في الملتقى السنوي عالي المستوى حول التطورات في المعايير المصرفية العالمية والأولويات الرقابية والتشريعية الذي نظمه الصندوق مع معهد الاستقرار المالي ولجنة بازل في ديسمبر 2017. كذلك تم تناول الموضوع في المنتدى الثالث للمالية العامة الذي نظمه الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في فبراير 2018، من جهة دور التقنيات المالية في تطوير المالية العامة والخدمات الحكومية. كما حظي موضوع الاستفادة من التقنيات الحديثة باهتمام كبير في المؤتمر عالي المستوى الذي نظمه الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء

الاقتصادي والاجتماعي والحكومة المغربية في مراكش في يناير 2018، حول "الازدهار للجميع: تعزيز الوظائف والنمو الشامل في العالم العربي". إضافة لذلك، نظم صندوق النقد العربي خلال شهر مارس 2018 بالتعاون مع البنك الدولي والحكومة الجزائرية، مؤتمراً إقليمياً تركز حول الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة بعنوان "نحو اقتصاد جديد للدول العربية: الشباب والتقنيات والتمويل". كذلك تركزت مناقشات الطاولة المستديرة حول تنامي التقنيات المالية الحديثة: الفرص والتحديات التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم 18 سبتمبر 2018 في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، حول دور السلطات الاشرافية في تعزيز الاستفادة من التقنيات الحديثة والتعامل مع العملات الرقمية والمشفرة. أخيراً، نظم صندوق النقد العربي ورشة عمل رفيعة المستوى يوم 2 أكتوبر 2018 بالتعاون مع بنك التسويات الدولية والبنك الدولي، ناقشت تطوير نظم المدفوعات لأغراض تعزيز الشمول المالي بحضور أعضاء اللجنة الدولية لنظم الدفع والبنية التحتية المالية (CPMI) وأعضاء اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

أظهرت هذه المؤتمرات والاجتماعات والمناقشات على مستويات مختلفة، الحاجة الكبيرة لتوفير المشورة وتبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية ومشاركة جميع الأطراف في الحوار حول مستقبل الخدمات المالية والمصرفية، على ضوء تسارع نمو التقنيات المالية ودور ذلك في تعزيز فرص التنمية وتعميق القطاع المالي والوصول للخدمات المالية.

بناءً عليه، وعلى ضوء المناقشات والأفكار المقترحة من أعضاء اللجان وفرق العمل المنبثقة عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تم اقتراح تكوين مجموعة عمل متخصصة على المستوى العربي في إطار صندوق النقد العربي، تضم المعنيين والخبراء للتداول والتدارس وتبادل الأفكار والمعرفة، بما يساعد على تعزيز تطور ونمو صناعة الخدمات المالية الحديثة وتعظيم فرص الاستفادة منها في الدول العربية.

ثانياً: التعريف بمجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة: هي مجموعة عمل تضم فنيين وخبراء من الدول العربية من القطاعين العام والخاص وخبراء من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ومزودي الخدمات ومؤسسات وجهات رائدة في هذا المجال على المستوى الدولي، تهدف إلى التدارس في مواضيع التقنيات المالية الحديثة والتشاور وتبادل الخبرات والمعرفة حول قضاياها وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية.

كما ستساهم المجموعة من خلال تبادل التجارب والخبرات في تعزيز المعرفة المتنوعة لدعم صناعة التقنيات المالية الحديثة وتنمية الابتكار بها، بما يساعد السلطات في الدول العربية على تطوير استخدامات التقنيات المالية الحديثة لديها وتنظيمها، بالشكل الذي يتناسب مع استراتيجيات ورؤى كل دولة. وستعزز المجموعة بناء قدرات العاملين بالجهات الاشرافية والرقابية في الدول العربية، وبناء شبكة من العلاقات بين الخبراء العرب والدوليين من القطاعين العام والخاص للنهوض بهذا المجال في الدول العربية.

ثالثاً: مهام وأغراض المجموعة: تشمل أهم المهام والاغراض التي تعمل عليها المجموعة ما يلي:

أ- متابعة التطورات في صناعة التقنيات المالية الحديثة وتحليل هذه التطورات واتجاهاتها وتداعياتها على الاقتصاد بصورة عامة، وعلى القطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة.

ب- التشاور وتقديم المشورة والتوصيات حول قضايا تعزيز التقنيات المالية الحديثة وتجاوز التحديات المتعلقة بها في الدول العربية، على عدة مستويات، سواء التشريعية أو الرقابية، خصوصاً الآليات التنظيمية والرقابية العابرة للحدود، أو مُقدمي الخدمات والحلول المُبتكرة أو رواد الأعمال، وغيرها من القضايا التي قد تُعيق نمو صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية.

ج- تبادل الخبرات والمعرفة مع المختصين في المجال من داخل المنطقة العربية وخارجها والاطلاع على المستجدات في التقنيات المالية الحديثة على مستوى العالم، من عدة جوانب إحداها إجراء المسوحات داخل المنطقة العربية، وتطوير صناعة السياسات المُحفزة لنمو الصناعة في الدول العربية، ووضع التشريعات، وإعداد دليل استرشادي لأفضل ممارسات صناعة التقنيات المالية الحديثة، وإنشاء البيئة الاختبارية المناسبة.

د- اقتراح الدورات التدريبية وورش العمل والمنتديات والمؤتمرات التي من شأنها نقل المعرفة وبناء القدرات وتبادل الخبرات والتجارب حول الموضوع وقضاياها المختلفة.

هـ- إعداد أوراق وتقارير حول مختلف قضايا التقنيات المالية الحديثة، سواء الفنية أو التنظيمية أو التشريعية أو عن ابتكارات المنتجات والخدمات المختلفة وفرص الوصول للتمويل وغيرها من القضايا ذات العلاقة.

و- إقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، من مؤسسات تنمية ومصارف مركزية إقليمية ودولية، وهيئات رقابية دولية، ومع الجامعات والمعاهد المتخصصة في هذا المجال.

ز- إيجاد آليات مناسبة للتعاون والتشاور من خلال مجلس وزراء المالية العرب ومجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية واللجان وفرق العمل المنبثقة عنهما، لتعزيز الفهم المشترك لقضايا التقنيات المالية الحديثة.

ح- تكوين فرق عمل فنية مُصغرة منبثقة عن المجموعة لتناول موضوعات محددة، بما يساعد المجموعة على القيام بمهامها.

ط- المشاركة في اللجان الدولية المُشابهة لتبادل المعلومات واكتساب الخبرات وطرح المواضيع ذات الأهمية للدول العربية، مثل لجنة التقنيات المالية الحديثة المنبثقة عن لجنة بازل وغيرها.

رابعاً: تشكيل المجموعة: يقترح أن تضم مجموعة العمل ممثلين عن الكيانات التالية:

أ- ممثلين عن السلطات الإشرافية والرقابية والمالية في الدول العربية: يشمل ذلك، وزارات المالية، والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وهيئات أسواق المال.

ب- ممثلين عن المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية: يشمل مشاركة جمعيات المصارف وجمعيات مزودي الخدمات المالية، إضافة لإمكانية مشاركة بعض البنوك وشركات الخدمات المالية الكبيرة في الدول العربية الرائدة في هذا الشأن، في إطار قواعد وضوابط محددة.

ج- مزودي التقنيات المالية في الدول العربية: يشمل مشاركة ممثلين عن بعض شركات التقنيات الرائدة في الدول العربية، في إطار قواعد وضوابط محددة.

د- ممثلين عن المؤسسات المالية الإقليمية والدولية: يشمل ذلك ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، ومؤسسة التمويل الدولية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

هـ- ممثلين عن مؤسسات ووكالات التنمية الدولية: يشمل ذلك ممثلين عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، والوكالة الألمانية للتنمية، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة اليابانية للتنمية، والمفوضية الأوروبية.

و- **ممثلين عن بعض البنوك المركزية العالمية:** يمكن دعوة بنوك مركزية عالمية رائدة في التقنيات المالية الحديثة مثل: البنك المركزي الأوروبي، والبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، والبنك الشعبي الصيني، والبنك المركزي الألماني، وبنك فرنسا، وبنك إنجلترا، وسلطة النقد بسنغافورة.

ز- **ممثلين عن الشركات العالمية للتقنيات المالية الحديثة:** يمكن دعوة ممثلين عن بعض الشركات الرائدة عالمياً في صناعة التقنيات المالية الحديثة.

ح- **ممثلين عن الكيانات المهمة بتنمية ومساعدة الأعمال الناشئة:** يمكن دعوة حاضنات ومسرات الأعمال وشركات رأس المال المغامر.

ط- **ممثلين عن مراكز الأبحاث والدراسات والجامعات:** يمكن دعوة بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية النشطة في التقنيات المالية الحديثة، التي تنشط في مجال البحث في هذا الشأن وأنشأت مراكز متخصصة لمناقشة مواضيع التقنيات الحديثة.

خامساً: نطاق عمل المجموعة: تتناول المجموعة جميع المواضيع والقضايا المرتبطة بالتقنيات المالية الحديثة، وتقنيات البلوكشين، والبيانات الكبيرة، والذكاء الصناعي، والتهديدات والمخاطر الإلكترونية، والعملات المشفرة، والعملات الرقمية التي تصدرها المصارف المركزية، والخدمات المالية الرقمية وخدمات الدفع الإلكترونية، إلى جانب الضوابط والقواعد الإشرافية والرقابية المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة.

سادساً: اجتماعات المجموعة: تجتمع مجموعة التقنيات المالية الحديثة مرتين في العام، على أن يتم الدعوة لاجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة، مع تعظيم فرص الاستفادة من المؤتمرات وورش العمل المنعقدة في الدول العربية لترتيب الاجتماعات.

سابعاً: الأمانة الفنية لمجموعة عمل التقنيات المالية: يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية للمجموعة، وتشمل مهامه في هذا الإطار الإعداد وتنظيم الاجتماعات والدعوة لها، والتواصل والمتابعة مع الأعضاء وتنسيق مساهماتهم، إلى جانب المساهمة الفنية في تقديم مقترحات أوراق عمل، إضافة إلى إعداد تقارير ومحاضر عن أعمال المجموعة وأنشطتها، ومتابعة توصياتها. أيضاً يتم تحديد أهداف سنوية للمجموعة وتكون واضحة ومحددة بحيث يُمكن إنجازها ومتابعتها وقياسها.

ثامناً: حوكمة المجموعة: نقترح أن ينشأ لجنة تنفيذية للمجموعة، تضم خمسة أعضاء، ثلاثة يمثلون السلطات الإشرافية في الدول العربية على مستوى نواب محافظي مصارف مركزية ومؤسسات نقد عربية أو وكلاء

وزارات المالية، وممثل لصندوق النقد العربي وآخر لمؤسسة مالية دولية مثل البنك الدولي. يتم اختيار اللجنة في أول اجتماع للمجموعة. تكون مهام اللجنة، التنسيق والمتابعة بشأن المواضيع والقضايا التي تناقشها المجموعة وبرنامج عملها.

تاسعاً: مدة عمل المجموعة: تحدد مدة عمل المجموعة بثلاث سنوات، يتم بعدها تقييم مدى الحاجة للاستمرار فيها.